الأمم المتحدة

A/C.4/60/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
13 January 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد عليييف ..... (أذربيجان)

المحتويات

البند ٢٦ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

البند ٣٤ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٣٥ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٣٦ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

البند ٣٧ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

* بنود قررت اللجنة مناقشتها مجتمعة.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-54306 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

الإعراب عن المؤاساة فيما يتعلق بالزلازل التي وقعت مؤخرا في باكستان وأفغانستان

١ - **الرئيس:** أعرب، باسم جميع أعضاء اللجنة، عن المؤاساة لحكومتي باكستان وأفغانستان فيما يتعلق بالزلازل التي وقعت مؤخرا في بلديهما.

٢ - **السيد أحمد** (باكستان): أعرب عن عميق تقدير بلده لكلمات المؤاساة والتعاطف الطيبة التي تبعت خسارة باكستان الفادحة من جراء الزلازل التي وقعت مؤخرا. وأضاف أن المؤاساة المعرب عنها وعروض الدعم المقدمة من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة، تقويان عزم شعب باكستان وثباته في وجه هذه المأساة الضخمة.

الإعراب عن المؤاساة فيما يتعلق بما حدث مؤخرا في غواتيمالا من فيضان وانهيالات وحلية

٣ - **الرئيس:** أعرب باسم جميع أعضاء اللجنة عن المؤاساة لحكومة غواتيمالا فيما يتعلق بما حدث مؤخرا في بلدها من فيضان وانهيالات وحلية.

٤ - **السيد بوجا** (إندونيسيا): ذكّر بأن أمم آسيا وأفريقيا احتفلت في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في باندونغ، إندونيسيا، باليوبيل الذهبي للمؤتمر الأفريقي الآسيوي لعام ١٩٥٥. وأضاف أن هذا المؤتمر التاريخي قد أعطى صوتا لمن لا صوت لهم وأتاح دفعة قوية صوب إنهاء الاستعمار في القارتين. وأنه بينما يضع الاحتفال باليوبيل أساس شراكة استراتيجية للشعوب، فإنه يبعث برسالة قوية مؤداها أنه كان على الاستعمار أن يصبح شيئا يمت إلى الماضي.

٥ - وقال إن إندونيسيا تؤمن إيمانا راسخا أنه على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في القضاء على الاستعمار فيما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأن وفد بلده يتفق مع الرأي القائل بأن لكل حالة سماتها الخاصة. وأنه لا توجد قاعدة عامة للقضاء على الاستعمار. ومع ذلك، يجب التسليم بأن القضاء على الاستعمار في الأقاليم القليلة الأخيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي يسير ببطء شديد، باستثناء توكيلاو، حيث أقامت نيوزيلندا بوصفها السلطة القائمة بالإدارة، وتوكيلاو، علاقة عمل مثلى.

٦ - وأضاف أنه مما يثلج صدر إندونيسيا النهج الخلاق الذي اتخذته اللجنة الخاصة المعنية بالقضاء على الاستعمار إزاء التقدم المحرز صوب الأهداف التي يمكن تحقيقها، وترمي اللجنة الخاصة بشكل عام إلى مساعدة شعوب ما تبقى من أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي على تحقيق تطلعاتها المتعلقة بالمساواة السياسية والتدبير الكامل للحكم الذاتي. وقد أسفرت زيارة اللجنة الخاصة إلى برمودا في شباط/فبراير ٢٠٠٥ والحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في سانت فنسنت وجزر غرينادين في أيار/مايو ٢٠٠٥ عن تبادل مثمر لوجهات النظر المتعلقة بالتحديات التي تواجهها شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وبالدور الذي قد تضطلع به الأمم المتحدة في عملية التنمية. ودعا وفد بلده إلى بذل المزيد من التعاون بين اللجنة الخاصة والوكالات المتخصصة لمساعدة الشعوب على التحضير لتقرير المصير. وأهابت إندونيسيا بالدول القائمة بالإدارة أن تبين المزيد من الالتزام بالإنهاء السريع وغير المشروط للاستعمار فيما تبقى من أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي، مما يضمن الختام الناجح لوكالة اللجنة الخاصة.

٧ - **السيد شيويفا** (ناميبيا): قال إن ناميبيا، بوصفها من البلدان التي عانت من الاستعمار والاحتلال الأجنبي والسيطرة، تثني ثناء كبيرا على اللجنة لأعمالها الهامة والمستمرة. ورغم أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قد تناول مختلف جوانب الحالات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية العالمية، فقد أخفق في معالجة القضية الهامة،

وهي القضاء على الاستعمار. وترى ناميبيا أنه حيثما وجد الاستعمار والاحتلال الأجنبي، لا يمكن أن تكون هناك تنمية ولا أمن ولا حرية في العيش بكرامة. وبالتالي، تستحق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن تحظى باهتمام خاص، كما أنها تتطلع إلى الأمم المتحدة من أجل الحصول على المساعدة والدعم.

٨ - وقال إن شعب الصحراء الغربية يعلق آمالا عريضة على المنظمة رغم مرور ثلاثة عقود من الإنكار المتواصل لحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره. وقد اعترفت الجمعية العامة والاتحاد الأفريقي بالحقوق غير القابلة للتصرف لشعب الصحراء في تقرير المصير وإقامة دولة. وما زال وقف إطلاق النار المعلن في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ قائما، مما يسمح بتنفيذ خطة التسوية ويمهد الطريق لعقد استفتاء حر ونزيه تحت رعاية الأمم المتحدة. وأضاف أن ناميبيا تثني على بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) لدورها في رصد وإنفاذ اتفاق وقف إطلاق النار، وتدعو المجتمع الدولي إلى بذل كل ما في وسعه لمساعدة الأطراف على التقدم بعملية السلام. وأعرب عن انزعاج وفد بلده نظرا لاستخدام أساليب العرقلة والقيام بمحاولات لإضفاء شرعية على الاحتلال غير القانوني. وتهيب ناميبيا بحكومة المغرب أن تقبل خطة السلام وأن تنفذها بحيث تمكن شعب الصحراء الغربية من تقرير مستقبله.

٩ - وتكرر ناميبيا الإعراب عن دعمها للشعب الفلسطيني وتضامنها معه في صراعه من أجل تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. وأخيرا، فإن وفد بلده يحث على التنفيذ العاجل لخطة العمل للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

١٠ - **السيد جبريل** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن بلده كان أول بلد يعلن استقلاله من خلال الأمم المتحدة عقب تجربته المريرة مع الاستعمار؛ وأن بلده، بالتالي، على وعي تام بالدور المتوقع للمنظمة في هذا الصدد. ورغم أسفه لعدم إحراز تقدم في خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، فإنه يرجو أن يكون تعاون نيوزيلندا فيما يتعلق بإقليم توكيلاو حافزا للدول الأخرى القائمة بالإدارة على أن تحذو نفس الحذو، وأن تقدم المساعدات المالية والتقنية اللازمة لإعداد الشعوب المعنية للحكم الذاتي؛ ولتحقيق ذلك الغرض، ينبغي أن تسن التشريعات وتتخذ التدابير الواجبة من أجل قطع الروابط الاستعمارية. وواصل حث الدول المعنية على وقف استخدام الأقاليم الخاضعة لإدارتها لأغراض عسكرية؛ وعلى تلك الدول بدلا من ذلك أن تصون الموارد الطبيعية في تلك الأقاليم وأن تعوض شعوبها عن عواقب أي سوء استخدام لمواردها وأراضيها. وينبغي أيضا تخصيص جهود أكبر لتمكين الشعوب الخاضعة للحكم الأجنبي من ممارسة حق تقرير المصير؛ وشدد في هذا الصدد على أنه لا علاقة لذلك بمساحة الإقليم أو عدد سكانه أو حجم موارده. وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، ما زال المجتمع الدولي عاجزا عن إنهاء مأساته، التي استمرت أكثر من ٥٠ عاما، من خلال إنفاذ قرارات الأمم المتحدة التي من شأنها أن تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره والعودة إلى أراضيه لإنشاء دولة مستقلة. ويدعم بلده جميع الجهود لاستئصال آخر ما تبقى من جيوب استعمارية وتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وإذ أخذ في الاعتبار بهذين الهدفين، فقد ناشد جميع الدول أن تتعاون مع اللجنة.

١١ - **السيد لويدل** (أوروغواي): تكلم باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور)، وهي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل؛ والدول المنتسبة، وهي إكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي وفنزويلا وكولومبيا، فقال إن الجمعية العامة واللجنة

الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار فسرتا مسألة جزر مالفيناس بأنها مسألة استعمارية خاصة ومعينة لأن المملكة المتحدة قد احتلت الجزر بالقوة عام ١٨٣٣ وطردت سكانها والسلطات الأرجنتينية القائمة هناك واستبدلت بهم مستوطنين منحدرين من أصل بريطاني. وفضلا عن ذلك، نص قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي وافقت عليه أغلبية كبيرة، كما نصت قرارات أخرى كثيرة، على أن المسألة هي نزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على هذه الجزر، ويجب حل هذا النزاع عن طريق المفاوضات بين الدولتين، مع الأخذ في الاعتبار بأحكام وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وفضلا عن ذلك، نص قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) بوضوح على أنه يتعين على الطرفين أن يأخذا في الاعتبار بمصالح سكان جزر مالفيناس، باستثناء تطبيق مبدأ تقرير المصير.

١٢ - والدول الأعضاء في ميركوسور والدول المنتسبة تؤيد مبدأ تقرير المصير تأييدا كاملا، إلا أنها ترى أن هذا المبدأ قابل للتطبيق على الشعوب الخاضعة، كما يتضح في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وليس على المنحدرين من سلالة غير سلالة السكان الأصليين. ولهذا، توافق هذه الدول على مشروع القرار المعني بمسألة جزر مالفيناس، الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والذي يتفق اتفاقا تاما مع رفض الجمعية العامة عام ١٩٨٥ لمقترحات إدراج مبدأ تقرير المصير في مشروع القرار المعني بمسألة جزر مالفيناس. وفي نفس الوقت، كان المبدأ الصالح للتطبيق على هذه المسألة مبدأ السلامة الإقليمية، كما نص عليه قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وأخيرا، تود بلدان ميركوسور أن تشير إلى الإعلان المعني بجزر مالفيناس الذي جرت الموافقة عليه في الاجتماع العاشر لرؤساء بلدان ميركوسور وبوليفيا وشيلي في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وأن تؤكد من جديد دعمها للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع حول السيادة، وأن تعرب عن أملها في التوصل إلى حل للنزاع على نحو عاجل وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

١٣ - **السيد كونجول** (موريشيوس): أشار إلى أنه في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، كرّس زعماء العالم أنفسهم من جديد لإعلاء شأن حق تقرير المصير للشعوب التي ما زالت خاضعة للسيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي. وإسهام الأمم المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار، وبخاصة في أفريقيا، ينبغي أن تشجع الجهود المبذولة لضمان قدرة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على ممارسة حقها في تقرير المصير وفقا للإعلان المعني بإنهاء الاستعمار. وترحب موريشيوس بالتعاون بين نيوزيلندا وتوكيلاو في التحضير لممارسة شعب توكيلاو للحق في تقرير المصير. وتشجع موريشيوس الأطراف المعنية بمسألتي جزر فوكلاند (مالفيناس) وجبل طارق على إجراء مفاوضات، مع حسن النية، بغية إيجاد حلول سلمية وحاسمة لهاتين المسألتين. وتلاحظ موريشيوس، مع التقدير، التقدم المستمر المحرز حتى الآن فيما يتعلق بشعب كاناك في كاليدونيا الجديدة في ظل اتفاقي ماتينيون ونوميا.

١٤ - وقد أسفر نضال شعب الصحراء الغربية من أجل تقرير المصير عن خسائر مفجعة في الأرواح، والتفريق بين الأسر، والبؤس الذي لم يسبق له مثيل. ومما يؤسف له أنه لم يجر التوصل حتى الآن إلى اتفاق بين الأطراف بشأن خطة السلام. وتحث موريشيوس جميع الأطراف على مواصلة التحلي بضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يضر فرص التوصل إلى حل سلمي. وتؤكد موريشيوس أيضا ضرورة الاحترام الكامل للاتفاقات العسكرية التي جرى التوصل إليها مع مينورسو بشأن وقف إطلاق النار. وتثني موريشيوس على الدور الهام الذي تضطلع به مينورسو في ظل ظروف صعبة، كما تؤيد توصية الأمين العام بأنه ينبغي للبعثة أن تستمر. وترحب موريشيوس أيضا بنجاح المرحلة

الأولى لبرنامج الزيارات الأسرية. وترى موريشيوس أن إطلاق جبهة البوليساريو سراح ٤٠٠ سجين مغربي خطوة مشجعة، وتناشد السلطات المغربية إطلاق سراح جميع أسرى الحرب الصحراويين الذين ما زالوا محتجزين. وتحث موريشيوس الأمين العام ومجلس الأمن على مواصلة التصميم على مساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان.

١٥ - **السيد مارتين** (أنغولا): أشار إلى أن العملية الطويلة لإنهاء الاستعمار في بلده قد نجحت في نهاية المطاف بفضل جهود كثير من الوفود الحاضرة في اللجنة، وقال إن من الواجبات الأدبية لأنغولا أن تسهم في أعمال اللجنة. وما زالت هناك أهمية كبرى لمسألة إنهاء الاستعمار وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الاهتمام الخاص لها على نحو ما جرى ذكره من جديد في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

١٦ - وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، يوضح تقرير الأمين العام أنه لم يحدث تقدم على الساحة السياسية منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣) والقرار ١٤٥١ (٢٠٠٤). وقد قبلت جبهة بوليساريو خطة السلام لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، إلا أن عدم قبول أحد الأطراف هذه الخطة قد أفضى إلى طريق مسدود، ولا يمكن تغيير هذه الحالة إلا عن طريق الإرادة السياسية والتزام الأطراف والمجتمع الدولي. ولهذا تهيب أنغولا بالأطراف أن يتعاونوا مع الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن والأمين العام ومبعوثه الشخصي.

١٧ - وما زال وجود مينورسو دليلا واضحا على التزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وعاملا من عوامل الاستقرار، وضامنا لاحترام وقف إطلاق النار، فضلا عن كونها أداة جوهرية لبناء الثقة. ولهذا، تتفق أنغولا اتفاقا تاما مع وجهة نظر الأمين العام، وهي أنه ليس من المستصوب تقليل حجم مينورسو. ومع ذلك، فوجودها لن يكون مثمرا إلا إذا حدثت تغيرات ملموسة وإيجابية في العملية السياسية. وأضاف أن وفد بلده يثني على إفراج جبهة بوليساريو عن السجناء المغاربة السابقين، وأعرب عن اعتقاده أن طلب جبهة بوليساريو الإفراج عن المسجونين السياسيين الصحراويين مسألة تستحق الاهتمام الخاص. وإن أنغولا تناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الصحراوي.

١٨ - وأثناء جلسة اللجنة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أشار أحد الملتمسين، وهو ممثل ''الحرية للجميع''، إلى الادعاء بأن جبهة بوليساريو قامت بترحيل أطفال صحراويين إلى أنغولا وكوبا وموزامبيق والجماهيرية العربية الليبية. ولا يمكن لهذه المعلومات إلا أن تكون ملفقة، بل إنها تشكل عدم احترام للجنة وإهانة لحكومة وشعب أنغولا.

١٩ - **السيد سو** (غينيا): قال إن اللجنة الخاصة قد أحرزت تقدما كبيرا، إلا أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين إنجازه. وأعرب عن تأييد وفد بلده فكرة أنه ينبغي للجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة أن تغتنم الفرصة التي تتيحها لها التغيرات التي تحدث في حالات بعض الأقاليم لكي ترسم خططا لإنهاء الاستعمار لكل حالة على حدة، بمشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٢٠ - وذكر أن وفد بلده يعلق أهمية خاصة على مسألة الصحراء الغربية. وأضاف أنه رغم تقدير الوفد للتقدم المحرز في المفاوضات بين الطرفين، وبخاصة في مجال الإفراج عن آخر السجناء المغاربة والمرحلة الأولى لبرنامج زيارات الأسر، فمما يقلقه أنه لم يجر التوصل في الدورة الماضية إلى توافق الآراء الذي كان يميز دائما اتخاذ قرارات بشأن هذه المسألة منذ عام ١٩٨٩. وأعرب عن الأمل القوي لدى وفد بلده

بأنه يمكن استعادة توافق الآراء لكي يتمكن المجتمع الدولي من تركيز كل طاقاته على التغلب على الخلافات الأساسية التي أصبحت واضحة في المفاوضات وإيجاد حل سلمي يتفق ومصالح الأطراف المعنية والمنطقة الأفريقية ككل. وأختتم كلامه قائلا أن وفد بلده يهيب بالمجتمع الدولي وبهيئات الأمم المتحدة وبطرفي الصراع والبلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية أن تبذل جهودا أكبر مع المبعوث الشخصي للأمين العام من أجل إيجاد حل سياسي وتفاوضي يقبله الطرفان من أجل حسم هذا النزاع على نحو نهائي.

٢١ - **السيد نديايي** (غابون): أكد من جديد الولاء القوي لوفد بلده لمبدأ التعددية وإيمانه بالدور الجوهري للأمم المتحدة. وأثنى على الجهود الناجحة للمنظمة من أجل إنهاء الاستعمار، وطالب بالتنفيذ الأكثر فعالية للقرارات ذات الصلة. وقال أنه من المؤسف أن نضطر إلى إعلان عقد دولي ثالث للقضاء على الاستعمار بعد عام ٢٠١١.

٢٢ - وأضاف أنه ما زالت هناك ضرورة قصوى، في منتصف العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، لتزويد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالمعلومات والتدريب من أجل تعزيز تقدمها الاقتصادي والاجتماعي. وتؤيد غابون إنشاء آليات لتقييم تنفيذ توصيات الجمعية العامة وخطة عمل العقد الثاني.

٢٣ - وتحتفظ غابون بعلاقات صداقة وتعاون مع جميع البلدان العربية في المغرب العربي، وبخاصة المغرب، وتؤمن بأنه يجب صيانة السلامة الإقليمية للمغرب وسيادته. وترحب غابون بالجهود الدؤوبة للأمين العام من أجل البحث عن حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية وبتعيينه مؤخرا السيد فان والسم مبعوثا شخصيا جديدا له. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تلهم زيارة السيد والسم القادمة للمنطقة الطرفين أن يستأنفا الحوار بغية التوصل إلى حل دائم يقبله الطرفان، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٩٨ (٢٠٠٥). والتعاون الكامل والصادق بين جميع أطراف الصراع ودعم المجتمع الدولي ضروريان الآن أكثر من أي وقت مضى بغية التغلب على المأزق الحالي، كما يشهد على ذلك مقدار التقدم المحرز في الأشهر القليلة الماضية. وأعرب عن أمل وفد بلده في إمكان تحويل الخلافات الفردية إلى عناصر للتقارب لمصلحة إقرار السلم وتحقيق التنمية في منطقة المغرب العربي بأكملها ولمنفعة الاتحاد الأفريقي.

٢٤ - **السيد والي** (نيجيريا): قال إنه ينبغي ترجمة دعم وتنفيذ خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار إلى أفعال لكي تتمكن الأقاليم الـ ١٦ غير المتمتعة بالحكم الذاتي من الحصول على استقلالها بحلول عام ٢٠١٠.

٢٥ - وأضاف أن نيجيريا، وهي مؤيد قوي لمبدأ تقرير المصير، تعارض أية سياسة تبقي على الإذلال أو تسعى إلى إعاقة التمتع بالاستقلال السيادي. ولهذا، تشعر نيجيريا بالقلق إزاء بطء التقدم في الصحراء الغربية. ومن شأن أي تخفيض في حجم مينورسو، وبخاصة عنصرها العسكري، أن يترك أثرا سلبيا على تنفيذ ولايتها، وأن يبعث برسالة خاطئة عن عزم المجتمع الدولي على دعم تقرير المصير. ولهذا، يرحب وفد بلده بتوصية الأمين العام بشأن مستقبل مينورسو، الواردة في تقريره (A/60/116)، كما يرحب بما قرره مجلس الأمن في قراره ١٥٩٨ (٢٠٠٥) بتمديد ولاية البعثة إلى تشرين الأول/أكتوبر. ومع هذا، يجب ألا يشكل ذلك ذريعة لتأجيل العمل في حالة تتطلب حلا عاجلا. وأثنى على حكومة الجزائر لمنحها اللجوء للأسر والأفراد الصحراويين المشردين من جراء الصراع، مشددا على ضرورة البدء في عملية الاستفتاء في أقرب وقت ممكن. وقد قدم الاتحاد الأفريقي خدماته لتيسير تسوية مسألة الصحراء الغربية، التي من شأنها أن تعزز السلم والأمن والتنمية في هذه المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

٢٦ - **السيد غوتيريز** (تيمور - ليشتي): أعرب عن تأييد وفد بلده للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار (A/60/23). وتيمور - ليشتي، بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة، كان لديها فرصة المشاركة في البعثة الزائرة لبرمودا والاطلاع على آمال شعب برمودا ونواحي قلقه.

٢٧ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتقدم المحرز في عدد من الأقاليم الخاضعة لإدارة المملكة المتحدة، فضلا عن التقدم المحرز في توكيلاو وفي كاليدونيا الجديدة. وأضاف أن وفد بلده ينادي بمواصلة المفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف بشأن جبل طارق وجزر فوكلاند (مالفيناس).

٢٨ - وقال أن وفد بلده يرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن الصحراء الغربية والالتزام المستمر من جانب حكومة المغرب وزعماء جبهة بوليساريو بالمحافظة على وقف إطلاق النار. وقد أثنى الوفد على جبهة بوليساريو لإفراجها عن أسرى الحرب المغاربة المتبقين وناشد حكومة المغرب أن تحذو نفس الحذو. ويتفق الوفد مع الأمين العام على أنه ينبغي ألا يجري تقليل حجم مينورسو، ويرى أن خطة بيكر ما زالت أفضل خيار ممكن للتوصل إلى حل سياسي في المنطقة. وتحث تيمور - ليشتي الأمين العام والسيد فان والسم، مبعوثه الشخصي، على مواصلة جهودهما بغية إيجاد تسوية دائمة.

٢٩ - وإذ أثنى المتكلم على أعمال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠٥ التي عقدت في سانت فنسنت وجزر غرينادين، قال إن تيمور - ليشتي تود أن تستضيف الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠٠٦ اعترافا بفضل الجهود التي بذلتها اللجنة الخاصة على مدى أكثر من عقدين من أجل شعب تيمور - ليشتي.

٣٠ - **السيد الزياني** (البحرين): استعرض القرارات والإعلانات التي اعتمدت على مدى السنين من أجل إنهاء الاستعمار، وأعرب عن أسفه للإخفاق في تنفيذ خطة عمل العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار. ونظرا لأهمية العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار بالنسبة للشعوب التي ما زالت خاضعة للحكم الاستعماري، فإن وفد بلده يرجو أن يكون هذا العقد الثاني هو الأخير من نوعه.

٣١ - **السيد كافاندو** (بوركينا فاسو): قال إنه في الذكرى الستين للأمم المتحدة، يكون إنهاء الاستعمار أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومنجزات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وزيادة عدد أعضائها تبرهنان على أنها ما زالت الإطار الأكثر فعالية لتنفيذ الإعلان. وأعرب عن أمله في أن يكون العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار هو العقد الأخير، إلا أن الحوار والتعاون بين الدول القائمة بالإدارة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ضروريان من أجل بلوغ هذا الهدف.

٣٢ - ويرحب وفد بلده بتقريري الأمين العام لشهري كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل بشأن مسألة الصحراء الغربية وباتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٩٨ (٢٠٠٥). وإذ أشاد بإطلاق سراح السجناء السياسيين المغاربة، أشار إلى أن مصير الصحراء الغربية يعتمد في نهاية المطاف على استعداد جميع الأطراف المعنية للتعاون الكامل مع مبادرات الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم.

٣٣ - **السيد لاكي** (أوغندا): قال إنه لا يمكن للعالم أن يزعم التحضر طالما حرمت بعض الشعوب من حقها في تقرير المصير. وأضاف أن وفد بلده يؤيد إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إلغاء اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار عند إتمام ولايتها. ودعا إلى التعجيل بتسوية مسألة الصحراء الغربية وأشاد بإفراج جبهة بوليساريو عن أسرى الحرب المغاربة. وخلص إلى القول بأن الأمر يرجع الآن إلى المغرب لكي تحذو نفس الحذو.

٣٤ - **السيد بادجي** (السنغال): قال إن مسألة الصحراء الغربية تشكل أهمية خاصة بالنسبة للسنغال، حيث أن لها حدودا مشتركة مع المغرب والجزائر، وأنهما بلدان شقيقان تحتفظ السنغال معهما بعلاقات منذ قرون. ورحب بتصميم الأمين العام على مساعدة هذين البلدين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان، وحث جميع الأطراف على مواصلة المفاوضات بغية تحقيق ذلك الهدف وعلى تهيئة مناخ للثقة يزيل التوتر وسوء الفهم. وأوضح أنه من الأمور الجوهرية الإبقاء على الوضع القائم عن طريق المحافظة على وقف إطلاق النار وفقا للفقرتين ٤ و ١٥ من تقرير الأمين العام - وخاصة أن رصد مينورسو الناجح لوقف إطلاق النار كان أحد عوامل الاستقرار وبناء الثقة - ومعالجة القضايا الإنسانية بفضل المساعدة القيمة التي تقدمها لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٣٥ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بإفراج جبهة بوليساريو عن أسرى الحرب المغاربة. ومع ذلك، قام الوفد بالتحذير من اتخاذ المسائل الإنسانية كذريعة للإقلال من أهمية أية خطة تسوية في المستقبل. وأضاف أنه على الأمم المتحدة أن تواصل شعورها بالقلق إزاء مصير السجناء المتبقين ومن جرى الإبلاغ عنهم بوصفهم مفقودين. وأعرب عن ترحيب السنغال بتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام.

٣٦ - وأكد من جديد ضرورة المحافظة على السلامة الإقليمية للمغرب وسيادته، كما أعرب في نفس الوقت عن دعم وفد بلده لجميع المبادرات التي تستهدف تحقيق حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية من أجل منفعة جميع شعوب وبلدان هذه المنطقة دون الإقليمية. ويرتكز هذا الموقف على وجهة نظر السنغال التي تحبذ التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبحث عن حل سياسي للصراع من خلال إجراء الحوار والمفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة، كما يرتكز هذا الموقف على الروابط السياسية والاقتصادية الطويلة الأمد مع المغرب، ورغبة السنغال في المحافظة على أواصر الصداقة مع جميع بلدان المغرب العربي. ولتسوية مسألة الصحراء الغربية أهمية قصوى، لا لأن ذلك يمكن المغرب من الانضمام من جديد إلى الاتحاد الأفريقي فحسب، بل لأنه سيساعد على استقرار المغرب، الذي يجب عليه أن يزيد من مكافحته لتهديد الإرهاب العابر للحدود.

٣٧ - والتوصل إلى حل سياسي عادل يعتمد إلى حد كبير على الإرادة السياسية لجميع المعنيين. ويحث وفد بلده الأمين العام على المثابرة على تنفيذ تدابير بناء الثقة بين الأطراف. وأعرب في ختام كلمته عن خالص أمله في اعتماد مشروع القرار بشأن الصحراء الغربية بتوافق الآراء، كما جرت العادة. ومن شأن ذلك أن يبعث بإشارة إيجابية قوية عشية قيام المبعوث الشخصي برحلته إلى المنطقة دون الإقليمية.

٣٨ - **السيد مايما** (ليسوتو): قال إن التقدم كان بطيئا جدا في منتصف العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. وكان على الأعضاء في الأمم المتحدة أن يفكروا مليا فيما إذا كانت هناك إرادة سياسية كافية لإكمال جدول أعمال إنهاء الاستعمار.

٣٩ - ويجب على الفور معالجة إنكار حق شعب الصحراء في تقرير المصير، كما يجب الإذعان للرأي الذي أبداه الرفاق الأفارقة، وهو أن تحرير القارة لن يكون كاملا إلا إذا حصلت الصحراء الغربية على استقلالها. وأشار المتكلم مع التقدير إلى أن الأمين العام كرر التزامه بالتوصل إلى حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية يقبله الطرفان. ويجب على الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها لكي تزيل العقبات الحالية.

٤٠ - **السيد بنونه** (المغرب): قال إن وفد بلده كان يفضل المشاركة في مفاوضات ترمي إلى التقدم صوب حل سياسي

يقبله الطرفان، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٩٨ (٢٠٠٥)، بدلا من مناقشة مسألة الصحراء مرة أخرى في اللجنة. وأضاف أن حكومة بلده أعلنت مرارا وتكرارا أنها على استعداد للدخول في هذه المفاوضات. وأنه مما يؤسف له أن استمرار النزاع يشكل عائقا في سبيل التعاون بين بلدان المغرب العربي وتكاملها داخل اتحاد المغرب العربي.

٤١ - وقال إنه ينبغي أن تبدأ المفاوضات في أقرب وقت ممكن، وأن يجري التركيز فيها على حل وسط وقاسم مشترك، أي وضع نظام أساسي للحكم الذاتي يمكن جميع السكان من إدارة شؤونهم، مع إيلاء الاحترام الكامل للحقوق السيادية للمملكة المغربية. وليس هناك ما يمكن أن يبرر رفض الجلوس إلى مائدة المفاوضات والسعي إلى إيجاد حل سياسي يقبله الطرفان؛ وهذا الرفض لا ينبعث إلا من الرغبة في الإبقاء على حالة معادية يبدو أنها تعود بمنافع غير معلنة على بعض الأطراف. وفضلا عن ذلك، فإنه بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، يتعين على جميع أطراف النزاع السعي إلى إيجاد تسوية سلمية من خلال إجراء مفاوضات مباشرة. والمغرب على استعداد للاضطلاع بتلك العملية في أي وقت، برعاية الأمم المتحدة، ويأمل أن تحذو الجزائر نفس الحذو بغية الوفاء بمسؤولياتهما المشتركة إزاء شعوب المغرب العربي.

٤٢ - وحرصا من المغرب على استعادة توافق الآراء في اللجنة، اقترح تحديث قرار عام ٢٠٠٣، مشيرا إلى ردود الفعل المختلفة للطرفين إزاء الخطة الثانية التي اقترحها المبعوث الشخصي السابق للأمين العام. ومن الواضح أن المجتمع الدولي لم يكن ليقدم أي دعم إلى هذه الخطة لولا موافقة الطرفين عليها، كما أن الوثائق الرسمية للأمم المتحدة أشارت بدورها إلى الخلافات بين الطرفين. وقد أدت الممارسات السياسية داخل الأمم المتحدة، ناهيك عن الأمانة الفكرية، إلى الأخذ في الحسبان في نهاية المطاف بالمطالب المشروعة للمغرب. وقد تأكد بوضوح الآن أن الخطة الثانية أصبحت عديمة الجدوى، مما يعطي المبعوث الشخصي الجديد الحرية في أن يتأكد من موقف الطرفين إزاء التوصل إلى حل سياسي وسط.

٤٣ - والمغرب الذي جرى القضاء على الاستعمار جزئيا فيه عام ١٩٥٦، بعد أن جرى تقسيمه بين العديد من الدول الأوروبية في بداية القرن العشرين، سعى منذ ذلك الوقت سعيا مستمرا لكي يحقق الوحدة الوطنية بغية تمكين الشعب المغربي بأسره من ممارسة حقه في تقرير مصيره في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. وبا لتالي، تمكن من خلال إجراء مفاوضات متتالية مع إسبانيا من استعادة أقاليم طرفاية وسيدي إفني والصحراء التي كانت خاضعة للاستعمار الإسباني. ومنذ ذلك الوقت، لم يدخر المغرب جهدا لكي يسوي النزاع مع الجزائر بشأن الصحراء. وقد قبلت حكومة بلده الخطة الأولى التي اقترحها المبعوث الشخصي السابق، إلا أن الجزائر رفضت تلك الخطة رفضا قاطعا. ومع ذلك، فمن ناحية المبدأ لم يتمكن المغرب من قبول تقسيم الأراضي كما اقترحته الجزائر على السيد بيكر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وقد اعترضت حكومة المغرب أيضا على الخطة الثانية التي اقترحها السيد بيكر عام ٢٠٠٣ حيث أنها حادت عن مفهوم إيجاد حل سياسي يقوم على أساس الاستقلال الذاتي، وهو مفهوم حدده المبعوث الشخصي بنفسه وكان في صلب التزام المغرب بالعملية كلها. ومن الجلي أن حلا لا تقبله جميع الأطراف لا تتاح له فرصة النجاح. ولذلك، لا يمكن للمغرب أن يفهم عناد الجزائر بدعمها خطة تفتقر إلى الصلاحية نظرا لعدم موافقة الأطراف عليها.

٤٤ - وأعرب عن رغبة المغرب في توجيه الشكر إلى جميع الأطراف التي ساعدت على تسوية الجوانب الإنسانية لنزاع الصحراء. وقال أن المغرب يرحب بالإفراج مؤخرا عن

السجناء المغاربة الذين جرى احتجازهم في تندوف، في الأراضي الجزائرية، إلا أنه سيواصل المطالبة بوجوب إقامة العدالة، ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، وتعويض الضحايا، وتوضيح مصير مئات المغاربة المختفين. وسيواصل المغرب أيضا الدعوة إلى إجراء تعداد للمدنيين المغاربة الذين اتخذوا رهائن في تندوف، وتجري هذا التعداد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وشدد على رغبة حكومة بلده في إنهاء هذا النزاع المفروض عليها لكي تمهد الطريق لعهد جديد من الوحدة في هذه المنطقة دون الإقليمية وفي جميع أنحاء القارة الأفريقية.

٤٥ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى البت في مشاريع القرارات ومشروع المقرر بشأن البنود ٢٦ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ من جدول الأعمال.

مشروع القرار الأول: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/60/23، الفصل الثاني عشر، القسم ألف)

٤٦ - **الرئيس:** قال إن الأمانة العامة قد أبلغته أن مشروع القرار الأول لا تترتب عليه آثار مالية.

٤٧ - طلب إجراء تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هندوراس، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

فرنسا، إسرائيل، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

٤٨ - اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

٤٩ - **السيد ويليامز** (المملكة المتحدة): قال إن بلده قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار، كما فعل في السنوات الماضية. وأضاف أن بلده لا يعارض الهدف الرئيسي للقرار، وهو السعي إلى الامتثال للمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة؛ وسيواصل الوفاء الكامل بالتزاماته في ذلك الصدد مع احترام أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار. ومع ذلك، ترى حكومة بلده أن القرار المتعلق بما إذا كان الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي قد بلغ مستوى من الحكم الذاتي يكفي لإعفاء الدولة القائمة بالإدارة من الالتزام بإرسال المعلومات بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، يقع على عاتق حكومة الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي والدولة القائمة بالإدارة وليس على عاتق الجمعية العامة.

مشروع القرار الثاني: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/60/23، الفصل الثاني عشر، القسم باء)

٥٠ - **الرئيس:** قال إن الأمانة العامة قد أبلغته أن مشروع القرار الثاني لا تترتب عليه أعباء مالية.

٥١ - طلب إجراء تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هندوراس، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

اسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٥٢ - اعتمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ١٣٧ صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضوين عن التصويت.

٥٣ - **السيد ديسموريس** (الأرجنتين): قال إن وفد بلده يرى أنه يجب تفسير وتنفيذ مشروع القرار الثاني بما يتسق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن إنهاء الاستعمار، وبخاصة القرارين ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ٤٩/٣١ وما تلاهما من قرارات بشأن مسألة مالفيناس.

مشروع القرار الثالث: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/60/23، الفصل الثاني عشر، القسم جيم)

٥٤ - **الرئيس:** قال إن الأمانة العامة قد أبلغته أن مشروع القرار الثالث لا تترتب عليه أعباء مالية.

٥٥ - **السيدة جوزيف** (سانت لوسيا): قالت إنه في الفقرة ١٣ من مشروع القرار الثالث، ينبغي الاستعاضة عن كلمة ''تجدد'' بعبارة ''تشير إلى''.

٥٦ - أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية- البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

٥٧ - اعتمد القرار بصيغته المنقحة شفويا بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٤٩ عضوا عن التصويت.

٥٨ - **السيد ديسموريس** (الأرجنتين): قال إن وفد بلده قد صوت لصالح مشروع القرار الثالث. ومع ذلك، يجب أن

تفسر الفقرات ١٢ و ١٣ و ١٤، كما جرى في الماضي، في سياق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويجب أن يسترشد أعضاء اللجان الإقليمية المنتسبون – عند مشاركتهم في مختلف اجتماعات الأمم المتحدة – بالنظام الداخلي للجمعية العامة وقراراتها بشأن إنهاء الاستعمار، وبخاصة ما يتعلق منها بأقاليم معينة؛ ولا يمكن أن يشترك في هذه الأنشطة سوى أعضاء اللجان الإقليمية المنتسبون حاليا، وبخاصة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومهما كانت الظروف، ينبغي ألا يسمح بالمشاركة للأقاليم التي يوجد فيها نزاع يتعلق بالسيادة وتعترف به الأمم المتحدة في قراراتها.

٥٩ – **السيد طومسون** (المملكة المتحدة): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تؤكد من جديد دعمها للوكالات المتخصصة في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدات إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المجالات الإنسانية والتقنية والتعليمية. ومع ذلك، لا بد من إيلاء الاحترام الواجب للنظم الأساسية لهذه الوكالات، ولهذا فقد امتنع الاتحاد الأوروبي مرة أخرى عن التصويت على مشروع القرار.

مشروع القرار *A/C.4/60/L.2*: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٦٠ – **الرئيس:** قال إن الأمانة العامة قد أبلغته أن مشروع القرار A/C.4/60/L.2 لا تترتب عليه أعباء مالية. وأضاف أن الجمهورية العربية السورية قد انضمت إلى الدول المقدمة لمشروع القرار.

٦١ – اعتمد مشروع القرار *A/C.4/60/L.2*.

٦٢ – **الرئيس:** قال إن الأمانة العامة قد أبلغته أن مشاريع القرارات المدرجة في إطار البند ٢٦ من جدول الأعمال لا تشكل أعباء على الميزانية الاعتيادية ولا على الميزانية البرنامجية.

مشروع القرار *A/C.4/60/L.4*: مسألة الصحراء الغربية

٦٣ – اعتمد مشروع القرار *A/C.4/60/L.4*.

٦٤ – **السيد ويليامز** (المملكة المتحدة): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين، بلغاريا، ورومانيا؛ والبلدين المرشحين، تركيا، وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ بالإضافة إلى أيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج؛ فضلا عن أوكرانيا، ومولدوفا؛ فقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بعرض مشروع القرار المتعلق بمسألة الصحراء الغربية بوصفه اقتراحا مقدما من الرئيس، وباعتماده بتوافق الآراء. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤيد الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان ويسمح لشعب الصحراء الغربية بتقرير المصير كما توخاه مجلس الأمن. ويواصل الاتحاد الأوروبي تشجيع الأطراف على العمل صوب التوصل إلى هذا الحل داخل إطار الأمم المتحدة، والتعاون مع السيد بيتر فان والسم، المبعوث الشخصي للأمين العام، والسيد فرانسيسكو باستاغلي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مينورسو. ويشيد الاتحاد الأوروبي بمينورسو ودورها في عملية السلام.

٦٥ – وما زال القلق يساور الاتحاد الأوروبي بشأن الجوانب الإنسانية للصراع، وهو يرحب بإفراج جبهة بوليساريو في آب/أغسطس عن ٤٠٤ من أسرى الحرب المغاربة، ويحث جميع الأطراف على اتخاذ تدابير ملموسة في مجالات مسؤولياتها بغية حسم القضايا الإنسانية المتبقية والمتصلة بالصراع. وينبغي للطرفين أن يواصلا التعاون مع جهود لجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن جميع الأفراد

المجهولي المصير منذ بدء الصراع، وأن يتعاونا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ تدابير بناء الثقة. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه من الممكن للتقدم المحرز بشأن هذه القضايا أن يساعد على تحسين جو العملية السياسية.

٦٦ - **السيد باعلي** (الجزائر): رحب باعتماد مشروع القرار A/C.4/60/L.4 بتوافق الآراء. وأضاف أن مما أثلج صدر وفد بلده أن المجتمع الدولي كرر على نحو قاطع أن الصراع في الصحراء الغربية مسألة من مسائل إنهاء الاستعمار التي تقع في إطار قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، ويجب أن يحسم من خلال ممارسة شعب الصحراء الغربية حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وقال أن وفد بلده يرحب أيضا بما يقدمه المجتمع الدولي بأكمله من دعم متواصل لخطة التسوية ولخطة السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية. والمجتمع الدولي، إذ يؤكد أنه كان للطرفين رد فعل مختلف إزاء خطة السلام، فهو يدرك أن جبهة بوليساريو وافقت رسميا على الخطة بينما رفضها المغرب بشكل أساسي، مما يجعله مسؤولا مسؤولية كاملة عن الطريق المسدود الذي تواجهه عملية السلام. وأعرب عن غبطة وفد بلده حيث أن الجمعية العامة أكدت من جديد مسؤولية الأمم المتحدة تجاه شعب الصحراء الغربية؛ ومضى يقول أن الجمعية العامة إذ تهيب بالطرفين أن يفرجا دون مزيد من الإبطاء عن جميع الأفراد المحتجزين منذ بدء الصراع، تناشد المغرب أن يفرج عن المئات من أسرى الحرب والمعتقلين السياسيين الذين ما زالوا قابعين في سجون مغربية ولا تتلقى أسرهم أية أخبار عنهم منذ سنوات.

٦٧ - ولما كانت جبهة بوليساريو قد أطلقت سراح جميع أسرى الحرب الذين سبق احتجازهم، فإن المجتمع الدولي يتوقع من المغرب أن يفي بالتزاماته بموجب القانون الإنساني الدولي، وأن يضع حدا لسوء معاملة المعتقلين السياسيين وبخاصة من قبض عليهم أثناء المظاهرات الوطنية التي جرت مؤخرا، وأن يقبل وينفذ خطة السلام التي لا تزال الحل السياسي الأمثل بغية التوصل إلى تسوية عادلة ونهائية للصراع. والزيارة القادمة التي يقوم بها للمنطقة المبعوث الشخصي للأمين العام من شأنها أن تتيح الفرصة للمغرب لكي يعود إلى الشرعية الدولية عن طريق قبول إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير، وهو أكثر السبل عدالة وديمقراطية لتسوية مسألة إنهاء الاستعمار.

٦٨ - **السيد بنونه** (المغرب): قال إنه في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أبلغ المغرب المبعوث الشخصي للأمين العام باعتراضاته على جميع جوانب خطة السلام، التي حادت عن المفهوم الذي عرضه المبعوث الشخصي عام ٢٠٠٠ والذي ارتكز على الحكم الذاتي مع احترام الحقوق السيادية للمغرب. وتظاهرت الأطراف الأخرى بقبول الخطة، مع الإعراب عن تحفظات بشأن بعض النواحي الموضوعية. ونظرا لهذه الحالة، توصل وفد بلده إلى اتفاق مع ممثل الجزائر على إدراج النص الواضح الذي لا لبس فيه للفقرة ٣ في مشروع القرار A/C.4/60/L.4. وتوضح هذه الفقرة أنه كان هناك خلاف بين الأطراف بشأن الخطة؛ ونظرا لعدم وجود اتفاق، تظل الخطة نصا وضعه المبعوث الشخصي السابق لا يلتزم به أي طرف. وعند وصول المبعوث الشخصي الذي عين مؤخرا إلى المنطقة، ينبغي للجزائر ألا تغلق الباب في وجه السلام بإصرارها على تنفيذ خطة بائدة.

مشروع القرار *A/C.4/60/L.3*: مسألة جبل طارق

٦٩ - اعتمد مشروع القرار *A/C.4/60/L.3*.

مشروع القرار الرابع: مسألة كاليدونيا الجديدة (A/60/23، الفصل الثاني عشر، القسم دال)

٧٠ - اعتمد مشروع القرار الرابع.

مشروع القرار السادس: مسائل ساموا الأمريكية، وأنغيلا، وبرمودا، وجزر فيرجن البريطانية، وجزر كايمان، ومونتسيرات، وبيتكيرن، وسانت هيلانة، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة (A/60/23، الفصل الثاني عشر، القسم واو)

٧١ - اعتمد مشروع القرار السادس.

٧٢ - **السيد ديسموريس** (الأرجنتين): أشار إلى أنه وفقا لخطة العمل للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، لا يمكن أن تعقد الحلقات الدراسية عن إنهاء الاستعمار إلا في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي وفي مقر الأمم المتحدة. ولهذا تكون عبارة ''وأماكن أخرى'' في الفقرة الحادية والعشرين من ديباجة القسم ألف من مشروع القرار السادس غير دقيقة ولا تتسق مع خطة العمل.

٧٣ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢ من القسم ألف، كررت حكومة بلده الإعراب عن دعمها الكامل لحق الشعوب التي ما زالت تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير وفقا لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٢٦٢٥ (د-٢٠). وفي نفس الوقت، ترغب حكومة بلده في أن تؤكد أن الإشارة في هذه الفقرة إلى تقرير المصير تقتصر على الأقاليم المذكورة في مشروع القرار. وتسلم كل من الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بأن هناك أقاليم مستعمرة لا ينطبق عليها تقرير المصير نظرا لوجود نزاع حول السيادة. وعلى سبيل المثال، ففي الحالة الاستعمارية الخاصة في مالفيناس، ينبغي أن يطبق مبدأ السلامة الإقليمية بغية منع أية محاولة للحيلولة دون الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للأرجنتين. وهذا يتفق مع قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٢٦٢٥ (د-٢٠)، فضلا عن القرارات اللاحقة التي اتخذتها الجمعية العامة واللجنة الخاصة بشأن هذه المسألة.

٧٤ - **السيد أويارزون** (إسبانيا): قال إن إسبانيا انضمت إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار وأيدت تطبيق مبدأ تقرير المصير على الأقاليم المتضمنة في القرار الشامل. وترى إسبانيا في نفس الوقت أن مبدأ تقرير المصير ليس المبدأ الهام الوحيد في القيام بإنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهناك حالات، مثل جبل طارق، ينبغي تطبيق مبدأ السلامة الإقليمية فيها، وفقا لمختلف قرارات الجمعية العامة.

٧٥ - **السيد ويليامز** (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده قد انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، وذلك كما حدث في السنوات السابقة، مما يوضح تأييده الكامل لحق تقرير المصير، كما جرى النص عليه في الفقرة ٢ من المادة ١ من الميثاق وفي الفقرة ٤ من إعلان الألفية. وفي نفس الوقت، كانت اللغة المستخدمة، وبخاصة في الفقرات التي تشير إلى الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار، غير دقيقة وغير ملائمة، كما لم يجر إدراج التعديلات التي اقترحها وفد بلده. وسيكون على وفد بلده أن يعيد النظر فيما إذا كان سيؤيد القرار في المستقبل.

مشروع القرار السابع: نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار (A/60/23، الفصل الثاني عشر، القسم زاي)

٧٦ - أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية

التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

إسرائيل، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

فرنسا.

٧٧ – اعتمد مشروع القرار السابع بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل ثلاثة أصوات مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

٧٨ – **السيد ويليامز** (المملكة المتحدة): قال إن حكومة بلده ما زالت ترى أن الإلزام الذي يفرضه مشروع القرار على الأمانة العامة بنشر قضايا إنهاء الاستعمار يمثل استنزافا لا مبرر له للموارد الشحيحة للأمم المتحدة، ولهذا صوت وفد بلده ضد القرار.

مشروع القرار الثامن: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/60/23، الفصل الثاني عشر، الجزء حاء)

٧٩ – أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، جورجيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،

لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

إسرائيل، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

بلجيكا، فرنسا، ألمانيا.

٨٠ – اعتمد مشروع القرار الثامن بأغلبية ١٤١ صوتا مقابل ثلاثة أصوات، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت.

٨١ – **السيد ويليامز** (المملكة المتحدة): قال إن حكومته ما زالت ترى أن بعض عناصر القرار غير مقبولة، وأنها صوتت ضده مرة أخرى. وأنه رغم التصويت السلبي على القرار الحالي وغيره من القرارات، إلا أن المملكة المتحدة ما زالت ملتزمة بتحديث علاقاتها مع الأقاليم فيما وراء البحار، وتراعي تماما في نفس الوقت وجهات نظر شعوب تلك الأقاليم.

حق الرد

٨٢ – **السيد ويليامز** (المملكة المتحدة): تكلم ممارسا حق الرد فيما يتعلق بتعليقات أدلت بها أوروغواي في الجلسة الحالية بالنيابة عن ميركوسور، وتعليقات أدلت بها فنزويلا في اليوم السابق، وتعليقات أدلت بها وفود أخرى في هذين اليومين، فقال إن موقف المملكة المتحدة إزاء جزر فوكلاند معروف تماما، وقد وضحه مؤخرا الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة في حق رد مدون على بيان أدلى به رئيس الأرجنتين في الجلسة العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ولا يساور المملكة المتحدة أي شك فيما يتعلق بسيادتها على جزر فوكلاند، ولا يمكن إجراء مفاوضات حول هذه المسألة إلى أن يرغب في ذلك سكان الجزر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠